



نَمَقَاتُ الْعَرَبِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله أقصى غاية الحمد، والشكر له من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيّدنا ونبينا أبي القاسم محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين، أمّا بعد،

فقد اهتمّ علماء المذاهب الفقهيّة بالفقه الإسلاميّ اهتمامًا بالغًا، فهو أجلّ العلوم الاسلاميّة وأميزها؛ كونه يُعنى بمعرفة التكاليف اللّازمة على المكلفين، وعليهم المسؤوليّة أمام الله تعالى في امتثالها وتطبيقها على واقع حياتهم؛ وقام أئمة أهل البيت عليهم السلام بدور فعّال في إنشاء مدرستهم الفقهيّة التي ضمت أعلام الفقهاء والعلماء الذين دونوا ما سمعوه من الأئمة الطاهرين، حتّى أوردوا فيه الكثير من المؤلّفات، وعمدوا إلى ربط المسائل واستنباط الأحكام ووضع القواعد.

وقد اتفق الفقهاء على أنّ قوله صلى الله عليه وآله: «لا ضرر ولا ضرار» قاعدة فقهيّة، واستفادوا منها في كثير من أبواب الفقه ورتبوا عليها العديد من الأحكام، وأفردوا لها رسائل خاصة؛ كونها تعمل على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المضرّات والمفاسد وتقليلها.

ودأب مركز العلامة الحليّ كعادته في تتبع ما تخطّ به أنامل الكتّاب والباحثين الإسلاميين، حتّى اقتفى أثر الأستاذ محمّد كوزل الأمديّ في شرح هذه القاعدة وبيّنها وتفصيل كلّ ما يدور حولها، مشيرًا إلى ما اشتبه به بعض الأعلام في تحديد

هذه القاعدة وحدها، بيد أنّها قاعدتان وليست قاعدة واحدة؛ ولهذا الغرض عمل الباحث إلى ذكر جميع ما ورد عن المسألة في مصادر العامّة والخاصّة من الروايات وذكر أسانيدها والكلام عن صحّتها وضعفها، ثمّ تناول نصّ كلمات القدامى والمتأخّرين من اللغويين، وأورد الآيات القرآنيّة التي استعملت فيها هيأة الكلمة، وذكر بعض الأحاديث والآثار التي وردت فيها صيغة المفاعلة من هذه المادّة، وبعدها جاء بأشعار العرب، وكلمات الأدب العربيّ من النحاة والصرفيين، مخلصاً لذكر آراء العلماء المختلفة وبيان ما اشتبه منها وما صح.

ولأنّ مدينة الحلة كانت وما زالت تحمل في طياتها عبق التراث وأنفاس العلماء، فقد انبرى العاملون في مركز العلامة الحليّ عليه السلام وتوجيه من المشرف العام إلى تنظيم الكتاب، وإخراجه فنياً، وفهرسته وتقديمه بهذه الحلة القشبية ليتنفع منه كلُّ ذي علم وقصد.

وفي نهاية المطاف لا يسعنا إلّا أن نتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لسماحة المتولّي الشرعيّ للعتبة الحسينيّة المقدّسة، فضيلة الشيخ عبد المهديّ الكربلائيّ (دام عزّه)؛ لاهتمامه في إحياء تراث هذه المدينة المباركة، وكلمات الشكر تتوالى إلى الأمين العام للعتبة الحسينيّة المقدّسة السيّد حسن رشيد جواد العبايجي لجهوده المبذولة في الإشراف والمتابعة، فلهم جميعاً غاية الشكر والامتنان، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مركز العلامة الحليّ

إحياء تراث حوزة الخلة العلميّة

الحلة المُشترقة



المقدمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين. والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين. واللعنة الدائمة على أعدائهم من الأولين والآخرين.

(وبعد) فإني أتذكّر عندما كنت أقرأ الفلسفة عند بعض الأساتذة تصوّرت في نفسي بأنّ بعض الأذكياء جلس في بيته، وغاص وتعمّق في بحر التفكير، فاستخرج منه آراء، ونسج في رأسه أفكاراً حول الكون والوجود، فطرحه في الميدان. ثم قام مَنْ كان أذكى منه، فرأى بطلان تلك الأفكار، وطرح شبهاته وشكوكه في البين، ثم قمس هو بدوره في ذلك البحر العميق، وجاء بآراء مماثلة لآراء سالفه. ثم جاء الثالث، ففعل مثله، والرابع والخامس وهكذا. فقلت في نفسي: فما لي أني أشغل ذهني بأفكار أناس مثلي، وأضيّع عمري بها؟!.

ثم رأيت أنّ العلماء استعملوا ذلك الأسلوب في علم الكلام أيضاً. ولم يتوقّفوا على ذلك؛ بل فعلوا نفس العمل في علم الأصول، فتسرى ذلك إلى الفقه، ثم انجرّ إلى النصوص الشرعية. ففهمت بأنّ طبائع أكثر الناس ميالة إلى هذا الأسلوب، وإلى الجرّ والبحث، وإلى «قال» و«قلت». وعلمت بأنّ هذه ظاهرة، لا يمكن التخلص منها أبداً، ولا بد من التسليم والرضوخ لها حتى يفرّج الله عنّا بظهور حجّته على خلقه.

وهذا العمل صار سبباً فيما إذا قرأ الشخص آية أو حديثاً أن يقع في الحيرة

من فهم المعنى الحقيقي لهما؛ حيث إنه يواجه حشداً هائلاً من شبهات العلماء ومصطلحاتهم مما يبعده عن أن يفكر فيهما على ضوء القواعد الأدبية وبصورة حرّة وذوق عرفي سليم.

وما أحسن ما قاله شيخنا الإيرواني دامت بركاته من أن: «المناسب للفقهاء أن يجرّر نفسه من المصطلحات مهما أمكن، ويفكر في واقع الحال. فلا ينبغي أخذ القضايا والبرهنة عليها بالمصطلحات».

ثم إنّ مسألتنا كانت من ذلك القبيل. فقد وقع الاختلاف بين العلماء بالنسبة إلى قول النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» من جميع الجهات؛ فوقع الاختلاف في المراد من مفاد المادة للفظتين. كما وقع الاختلاف في المراد من مفاد الهياة لهما. ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد، بل وصل إلى أن حصل الاختلاف في مفاد الجملتين. أما الاختلاف والتشكيك في مفاد المادة وهيئة الكلمتين فقد يكون له وجه؛ فإنّ التغييرات الحاصلة على معاني بعض الكلمات من التطور الناشئ على مرّ الزمان قد تؤثر في المعنى. كما أنّ تعدد المعنى للكلمة واستعمالها من قبل قبيلة في معنى ومن قبل أخرى في معنى آخر قد يكون عائقاً لفهم المراد الحقيقي منها. وكذلك ليس عند العرب قياس خاص وروابط مخصوصة في المصادر وأسمائها حتى يُرجع إليها عند الشك في كلمة، بل أكثرها سماعية.

وأما التشكيك في المفاد التركيبي للجملة بعد استقامتها وموافقتها للقواعد الأدبية فلا معنى له؛ فإنّ قواعد الأدب العربي معروفة عندنا وموجودة بأيدينا، ولم يُضَيِّع شيء منها ولم يتغيّر.

فقوله: «لا ضرر ولا ضرار» تركيب إخباري عرفي يقصد به الإنشاء

والنهي. وهذا أسلوب متداول في جميع الألسنة وعند جميع الأقوام؛ بحيث لا مجال للتشكيك والشبهة في المفاد التركيبي للجملته. ومع ذلك قام بعض الأعلام بالتشكيك فيه أيضًا.

ولا أدري عندما دخل الاستاذ في قاعة الدرس وقال: «لا سؤال اليوم» هل يوجد في القاعة مَنْ لا يفهم من هذا الكلام.

وعندما تقول: «لا غيبة في الحوزة العلمية» فهل يحتاج فهم هذا الكلام إلى تعمق وطرح شبهات من هذه الجهة ومن تلك. فكلُّ أحد يفهم بمذاقه العرفي وإدراكه البدائي الموروث خلفاً عن سلف أنك تريد أن تقول: إنّه لا بد أن يجتنب كلُّ أحد من اغتياب الغير، وأنّه لا يليق بالمنتسبين إلى الحوزة العلمية. وقبل كلِّ شيء كان من الواجب عليّ أن أشكر الله تعالى وأحمده على أمرين؛ الأوّل: إنّه تعالى أعانني على أن لا أختار رأياً في المسألة قبل إتمام المقدار الكافي من البحث فيها، فإنّ الإنسان إذا اختار رأياً في مسألة ثم شرع في التحقيق حولها يبقى تحت تأثير ذلك الرأي على طول بحثه. فلا يستطيع أن يأتي بنتيجة سليمة ونزيهة.

والثاني: إنّه تعالى أعانني على عدم مراجعة أقوال الأعلام وشبهاتهم قبل إتمام البحث اللازم بالذوق العرفي الساذج، فالمرأ إذا غاص في بحرهم لا يمكن أن يخرج منه بسهولة، وقد لا يخرج أبداً، ويتعد عن المذاق العرفي تماماً، فلا يأتي بنتيجة صحيحة.

ثم إنّ الفقهاء من الفريقين قد اتفقوا على أن قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» عبارة عن قاعدة فقهية. واستفادوا منها في كثير من أبواب الفقه. ولكنّه

في الواقع عبارة عن قاعدتين فقهيّتين ودعامتين أساسيتين لرعاية حفظ النظام والسعادة في المجتمع.

ولعل السبب الأصلي لتوهم الأعلام في كونه عبارة عن قاعدة واحدة هو التقصير من بعض متقدمي اللغويين والقصور من بعض متأخريهم في إبراز المعنى الحقيقي للفظ «الضرار». والسبب الثاني: هو المجانسة في اللفظ والمقاربة في المعنى.

فالقاعدة الأولى: «لا ضرر في الشريعة الإسلامية». والضرر هو المكروه والنقص الحاصل بالشخص أو بما يتعلّق به. وهو في مقابل النفع، كما هو معلوم. والقاعدة الثانية: «لا ضرار في الشريعة الإسلامية». والضرار هو المضايقة والضغط والإيذاء والمشاقّة. وقد يحصل بالمضايقة الضرر، وقد لا يحصل.

فأنت إذا تتبعت في الآيات القرآنية وآثار السلف وأشعار العرب في عصر النبوة وقبله تجد أنّ المتداول بين العرب في تلك القرون أنّهم كانوا يستعملون الضرار من المفاعلة بمعنى الضغط النفسي والمعنوي المتداول استعماله في هذا العصر. وسيتبيّن لك الأمر في ثنايا هذا الكتاب بوضوح.

ولهذا الغرض قمت بذكر جميع ما ورد حول المسألة في مصادر العامّة والخاصّة من الروايات مع ذكر أسانيدها والكلام على صحتها وضعفها.

ثم نقلت نصّ كلمات القدامى والمتأخرين من اللغويين في معنى المادة للكلمتين. ثم أوردت الآيات القرآنية التي استعملت فيها هيأة الكلمتين. ثم ذكرت بعض الأحاديث والآثار التي وردت فيها صيغة المفاعلة من هذه المادة. ثم أتيت بأشعار العرب التي استفيدت فيها من هذه المادة في معان مختلفة. ثم

بينت كلمات علماء الأدب العربي من النحاة والصرفيين حول هياة الكلمتين
ومعاني باب المفاعلة.

وبعد ذلك قمت بذكر الآراء والأقوال المختلفة للعلماء وبيان وَهْنِهَا
وبطلانها جميعاً. وعلى قدر الإمكان امتنعت من التعرّض لشبهاتهم في المسألة؛
كي لا يكون سبباً للتشويش والتمويه على القارئ الكريم.

اللهم أريني الحقّ حقاً وارزقني اتباعه، وأريني الباطل باطلاً وارزقني
اجتنابه.

محمدّ گوزل الأمدي